الأنباء
الاثنين 13 مايو 2013

«بيتك» يرعى حفل تخريج طلبة «الطب»

جانب من التكريم

أكد مدير عام الموارد البشرية والخدمات في بيت التمويل الكويتي «بيتك» زياد العمر على أهمية التعليم والتنمية البشرية ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، مشيرا إلى أن الدول المتقدمة تجعل التعليم على سلم أولوياتها وتتخذ منه الوسيلة الأساسية لتحقيق تطلعاتها.

وفي حفل تخريج طلبة وطالبات كلية الطب وبحضور عميد الكلية د.عادل خضر وعدد من الأكاديميين توجه العمر بالتهنئة للخريجين والخريجات، متمنيا لهم مستقبلا أفضل في سبيل خدمة الوطن والنهوض بالمجال الصحي خاصة أن ذلك ينعكس على التنمية في المجالات الحيوية آملا أن يكونوا وأقرانهم في الكليات الأخرى الطرف الرئيسي لبناء كويت المستقبل.

وأشار العمر إلى أن رعاية «بيتك» للحدث تعبر عن مدى تقديره للعلم ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، وتطلعاته أيضا إلى تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي على أيادي الخريجين من ابناء الكويت والارتقاء بمكانة بلدنا وخدمة أهلها وتطورها في جميع المجالات.

«بيتك للأبحاث»: القطاع العقاري الأميركي سيواصل الانتعاش خلال 2013

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن يظل القطاع العقاري في الولايات المتحدة منتعشا خلال 2013 بعد سنوات من التراجع والركود على مدى نحو 5 سنوات، مادامت الولايات المتحدة تعمل على تجنب الهاوية المالية وبشرط استمرار عملية النمو، مشيرا إلى ان ارتفاع وتيرة أسعار المنازل وبيانات المبيعات المشجعة وانخفاض المعروض يشير إلى أن القطاع مستمر بالتعافي خاصة ان استمرار وتيرة التحسن الإيجابي في مبيعات المنازل سيكسب القطاع المزيد من القوة في المستقبل، وفي ظل استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي في الإبقاء على أسعار الفائدة عند معدلات منخفضة، فإن الانتعاش سيستمر خلال السنة أو السنتين المقبلتين. وكشف التقرير أن 2012 كان عاما بارزا بالنسبة للولايات المتحدة في الاستثمار في العقارات التجارية، حيث زاد المستثمرون في هذا القطاع من أنشطتهم نظرا لاستقرار العوائد في هذا القطاع في وقت يسود فيه انخفاض العائدات على فئات الأصول الأخرى.

وأظهرت أرقام صادرة عن مجموعة ريال كابيتال أناليتكس أن أنشطة المعاملات في عام 2012 عادت إلى متوسط الوتيرة التي كانت عليها في عامي 2004 و2005.

ووصل مجموع مبيعات العقارات من قبل الأفراد والمعاملات على مستوى الشركات والمحافظ في قطاع العقارات التجارية الى 261,7 مليار دولار للسنة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 35٪ على أساس سنوي.

وذكر التقرير ان الإشارات تتواصل للإعلان عن استمرار تعافي القطاع العقاري في الولايات المتحدة وتحقيقه لزخم كبير في النمو.

وتواجه سوق الإسكان حاليا زيادة الطلب من الداخلين الجدد إلى السوق بالإضافة إلى زيادة أنشطة الإقراض وانخفاض أسعار الفائدة فضلا عن تقلص حجم المعروض من المساكن.

وفي ظل هذا الوضع، فإننا نتوقع أن تعافي قطاع الإسكان سيستمر خلال السنة أو السنتين المقبلتين مادام بنك الاحتياطي الفيدرالي استمر في الإبقاء على أسعار الفائدة عند معدلات منخفضة.

وأظهر مؤشر أسعار المنازل الصادر عن ستاندرد آند بورز/ كيس شيلر، والذي يقيس التغيرات الشهرية في قيمة العقارات السكنية في 20 مدينة كبيرة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، ارتفاع قيمة العقارات في هذه المدن بصورة كبيرة بنسبة 8,1٪ على أساس سنوي في يناير 2013، وهي أعلى زيادة على أساس سنوي منذ صيف عام 2006.

وأظهرت جميع المدن الـ20 التي غطاها المؤشر زيادة على أساس سنوي.

وسجلت مدينة فوينيكس، وهي إحدى المدن التي تضررت بصورة كبيرة أثناء أزمة الإسكان، زيادة في الأسعار بنسبة 23,2٪ على أساس سنوي. ولأول مرة تأتي نيويورك إلى المنطقة الإيجابية بعد 28 شهرا من العائد السنوي السلبي.

كما يقيس المؤشر التغيرات في أسعار المنازل الوطنية (مركب أسعار المنازل لكل أسرة للتسعة أقسام التابعة لمكتب التعداد في الولايات المتحدة) بصورة ربع سنوية، وقد زاد المركب الوطني بنسبة 7,3٪ خلال الربع الأخير من 2012.

وذكرت وزارة التجارة الأميركية أن مبيعات المنازل الجديدة من نوعية المنازل لأسرة واحدة خلال فبراير 2013 انخفضت بنسبة 4,6٪ على أساس شهري لتصل إلى 411 ألف وحدة.

وتم تعديل مبيعات شهر يناير في الاتجاه النزولي لتصل إلى 431 ألف وحدة من 437 ألف وحدة، ولا يزال هذا بمنزلة المستوى الأعلى منذ سبتمبر 2008. وبالنسبة للأساس السنوي، ارتفعت المبيعات بنسبة 12,3٪، مما يدل على أن السوق لايزال مستمرا في خطوات الانتعاش.

وقد زاد السعر الوسيط لأسعار المبيعات بنسبة 2,9٪ على أساس سنوي في فبراير 2013 ليصل إلى 246,800 دولار في حين كان متوسط سعر البيع عند 313,700 دولار.

وفي الوقت الذي تمثل فيه المنازل الجديدة فقط نسبة 8٪ من إجمالي السوق، فإننا أيضا نلقي نظرة فاحصة على السوق الثانوية.

وقد أفادت الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين بأن مبيعات المنازل القائمة ارتفعت بنسبة 0,8٪ على أساس شهري لتصل إلى 4,98 ملايين وحدة في فبراير 2013، وهو أعلى معدل منذ نوفمبر 2009. وقد ارتفع السعر الوسيط للمنازل أيضا خلال فبراير 2013 بنسبة 11,6٪ على أساس سنوي لتصل إلى 173,600 دولار.

وبين التقرير ان المخزون من المنازل الجديدة المعروضة للبيع في السوق سجل 152 ألف وحدة في فبراير 2013. وعلى الرغم من أنها تمثل زيادة بنسبة 1,3٪ على أساس شهري، إلا أن المعروض لايزال منخفضا.

وبالنظر إلى وتيرة المبيعات في شهر فبراير، نجد أن الأمر سيستغرق 4,4 أشهر للانتهاء من بيع المنازل القائمة حاليا، ومع ذلك وبصورة عامة، هناك توازن بين المشترين والبائعين فيما يتعلق بالمعروض لمدة 6 أشهر.

وفيما يتعلق بالسوق الثانوية، تم تسجيل المخزون الوطني من المنازل المعروضة للبيع عند 1,94 مليون وحدة وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 19,2٪ على أساس سنوي. وعلى أساس الوتيرة الحالية للمبيعات، ستستنفد المخزونات خلال 4,7 أشهر، وهو مستوى دون المعدل الصحي من العرض لمدة 6 أشهر. ويحجم العديد من الأميركيين عن وضع منازلهم في السوق لأنهم مدينون بقروض تزيد مبالغها على القيمة التي تستحقها تلك المنازل. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تكون هناك زيادة في عملية تثمين العقارات ويأتي الاهتمام الأكبر حاليا للعديد من أصحاب المنازل فيما يتعلق بعملية البيع الآن هو الخوف من فوات المكاسب المستقبلية التي يمكن أن يجنوا جراء زيادة الأسعار.

«المثنى للاستثمار»: استقرار القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق عند 31,01 مليار دينار

قال تقرير شركة المثنى للاستثمار ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية أغلق عند 7,769,46 نقطة مرتفعا بـ 175,62 نقطة خلال الأسبوع الماضي في حين أغلق مؤشر كويت 15 عند 1,090,92 نقطة بانخفاض بلغ 5,48 نقاط مما يدل على مشاركة محدودة من قبل الأسهم القيادية في صعود السوق.

وبالنسبة لنشاط السوق، ذكر التقرير ان السوق شهد حركة تداول منخفضة مقارنة بالأسبوع السابق حيث تم تداول 5,07 مليارات سهم بنسبة انخفاض قدرها 7,1٪ من تداولات الأسبوع الماضي، وجاء قطاع الخدمات المالية في المقدمة حيث ساهم بـ 42,32٪ من إجمالي تداولات السوق من خلال تداول 2,15 مليار سهم.

وجاء سهم بيت التمويل الخليجي في الطليعة حيث تم تداول 441,18 مليون سهم من أسهمه، أي ما يعادل 20,54٪ من مجمل تداولات هذا القطاع. فيما احتل سهم بيت الاستثمار الخليجي المركز الثاني حيث ساهم بـ 9,48٪ من إجمالي تداولات القطاع من خلال تداول 203,59 ملايين سهم.

وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية وساهم بـ 33,35٪ من إجمالي التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك من خلال تداول 1,69 مليار سهم، من بين تدولات القطاع، تم تداول 401,53 مليون سهم من شركة أبيار للتطوير العقاري ليشكل 23,72٪ من إجمالي تداولات القطاع. وكذلك كان سهم شركة منازل القابضة مشاركا رئيسيا في تداولات القطاع حيث تم تداول 231,1 مليون سهم خلال الفترة ليشكل 13,65٪ من إجمالي تداولات القطاع.

وأشار التقرير الى ان القيمة الرأسمالية الإجمالية للسوق استقرت عند 31,01 مليار دينار مع ارتفاع طفيف بلغ 1,1٪ من الأسبوع قبل الماضي حيث كان أداء السوق إيجابيا بشكل عام. فعلى سبيل المثال سجل سهم بنك الكويت الوطني من الأسهم القيادية ـ ارتفاعا بلغ 3,19٪ في قيمته السوقية، ومن شركات رؤوس الأموال المتوسطة حقق سهم الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) مكسبا ملحوظا قدره 6,06٪ في قيمته السوقية وحقق سهم شركة المخازن العمومية (أجيليتي) مكسبا بلغ 5,97٪ في قيمته السوقية. على الجانب الآخر، سجل سهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين) انخفاضا بلغ 4,0٪ في قيمته السوقية تزامنا مع إعلان أرباح الشركة للربع الأول من السنة الحالية التي انخفضت بنسبة 26,7٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

خلال الاحتفال بجائزة رئيس مجلس الإدارة للصحة والسلامة والأمن والبيئة لعام 2013

الرشيد: 3 ملايين برميل يومياً متوسط إنتاج الكويت

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد أن متوسط إنتاج الكويت النفطي يقدر بنحو 3 ملايين برميل يوميا، مشيرا إلى أن الإنتاج الحالي يزيد عن 3 ملايين برميل يوميا وتعمل الشركة على المحافظة على هذا المعدل العام.

وكشف الرشيد عن أن الطاقة الإنتاجية للكويت تقدر بنحو 3,2 ملايين برميل يوميا بما في ذلك إنتاج الكويت من المنطقة المقسومة والتي تتولاها شركة نفط الخليج، مضيفا أنه يمكن إنتاج النفط والغاز الصخري في الكويت ولكن الشركة ستركز في البداية على إنتاج الغاز الصخري أولا، مشيرا إلى أن النفط والغاز الصخري موجود في كل دول العالم ومن الممكن إنتاج النفط الصخري في ظل الأسعار المرتفعة نسبيا من النفط الخام التقليدي.

وقال الرشيد في تصريحات صحافية على هامش الاحتفال بتوزيع جائزة رئيس مجلس الإدارة للصحة والسلامة والأمن والبيئة لعام 2013 أن نسبة حرق الغاز في عمليات استخراج النفط في شركة نفط الكويت وصلت إلى مستويات جيدة جدا بحدود 1,44٪ وهي نسبة أفضل من المستهدف لهذا العام، مؤكدا على تطلع الشركة لتحقيق معدلات أفضل في السنوات المقبلة.

وذكر ان التحقيق في حريق الروضتين لايزال جاريا في الوقت الراهن، موضحا أن الجانب الفني منه انتهى بالفعل ويتبقى الجانب الإداري، مؤكدا على الارتباط الوسيط بين الناحيتين الإدارية والفنية لنتائج التحقيق.

وأوضح الرشيد أن جائزة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في نفط الكويت للصحة والسلامة والبيئة والأمن هي تقليد سنوي المقصود منه تشجيع العاملين والمقاولين وأبنائهم على إتباع القواعد والأساليب الأفضل في هذه المجالات، مشيرا إلى أن الجائزة تكرم أفضل المبادرات في مجالات الصحة والسلامة والأمن والبيئة.

سامي الرشيد

حرق الغاز في عمليات استخراج النفط في الشركة وصلت إلى مستويات جيدة جداً بحدود 1,44٪

وأكد الرشيد على أن الهدف من الجائزة تحفيز هذه المبادرات مستقبلا والتي من شأنها تقليل الحوادث والإصابات بشكل عام وترفع من مستويات الصحة للعاملين بالإضافة للمحافظة على البيئة والمنشآت.

ولفت إلى أن إضافة الجانب الأمني هذا العام يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلامة ولهذا تم إضافته حديثا إلى الإدارة المعنية بالصحة والسلامة والبيئة معتبرا أن هذا التوجه هو توجه عام وقضية عالمية مع الاهتمام المتزايد بالمنشآت النفطية.

وقال الرشيد ان توجه نفط الكويت لضم الجانب الأمني ينبع من حرصها على الاهتمام والتعاون الكامل مع الجهات الأمنية لتنفيذ ذلك الجانب في كافة مرافق الشركة موضحا أن الجانب الأمني كان موجودا من قبل ولكن ليس بهذا التنظيم.

وقال الرشيد وفي كلمته خلال احتفال شركة نفط الكويت بهذه الجائزة السنوية المتميزة، أنها تدخل عامها السادس عشر، وفي سجلها رصيد يتزايد عاما بعد عام، من الإنجازات والمبادرات الهامة، معتبرا أن هذه الجائزة أضحت بمنزلة المقياس، الذي نتعرف من خلاله على طبيعة التقدم الذي نحرزه في مجالات الجائزة، ونتعرف كذلك على أوجه القصور، كي يتم تلافيها مستقبلا، بإدخال تعديلات على أنظمة الصحة والسلامة والأمن والبيئة المعمول بها، وتطويرها بحيث تحقق أهدافها المرجوة.

وأشار الرشيد إلى أنه مع كل دورة جديدة لجائزة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للصحة والسلامة والأمن والبيئة، يتضاعف الشعور بالمسؤولية لدى الجميع في شركة نفط الكويت، وفي الوقت ذاته يتملكنا في إدارة الشركة شعور بالارتياح، ونحن نشاهد أهداف الجائزة وهي تتجاوز الأطروحات النظرية، لتترسخ واقعا معاشا على الأرض.

وأوضح الرشيد أن شعار الجائزة لهذا العام، والمتمثل في «ثقافة الصحة والأمن والبيئة الفاعلة»، جاء ليعبر بوضوح عن مدى ما توليه الشركة من اهتمام أصيل بتكريس هذه الثقافة على نحو فاعل ومؤثر، لتصبح جزءا لا يتجزأ من برنامج أداء الأفراد لمهام أعمالهم المختلفة، بل تتعداه لتشمل سلوكياتهم الشخصية في حياتهم اليومية.

وأكد الرشيد أن إدارة شركة نفط الكويت لا تدخر جهدا من أجل توفير كل الإمكانيات اللازمة، التي من شأنها تمكين موظفينا ومقاولينا من تطبيق اشتراطات وضوابط الصحة والسلامة والأمن والبيئة بكل دقة وجدية.

من جهته، قال رئيس قطاع الصحة والسلامة في شركة نفط الكويت أحمد عباس: اخترنا «ثقافة الصحة والسلامة والأمن والبيئة الفاعلة» شعارا للجائزة، ليعكس بجلاء الأهمية التي توليها الشركة لجودة الخدمات التي تقدمها في مجال أعمالها وللمجتمع.

وأكد عباس على أن شركة نفط الكويت تؤمن بأن الاهتمام بسلامة وصحة موظفيها ومقاوليها وشركائها هو ضمن مسؤولياتها الأساسية، وذلك من خلال تنفيذ نظم إدارة الصحة والسلامة والبيئة، والتي تشمل إدارة المخاطر، وإدارة التكامل، وتحديد المخاطر في أنشطة الشركة.

وأضاف عباس قمنا بتحديد المخاطر الصحية في مواقع العمل المختلفة التابعة للشركة، ووضع الإجراءات الرقابية للموظفين والمقاولين لجهة تنفيذ المشاريع.

وفي هذا الإطار، نفذت الشركة سلسلة من الإجراءات التي تنسجم مع الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة بحماية البيئة، والتي أدت إلى تقليل نسبة حرق الغاز، والتخلص من مياه الصرف في الحفر، كما نفذت برنامجا لإدارة النفايات.

وأشار عباس إلى أن نفط الكويت تدرك بأن إجراء الحملات والبرامج التوعوية ذات العلاقة بالصحة والسلامة والبيئة غاية في الأهمية لتحقيق السلوك والأداء المناسب المطلوب من الموظفين والمقاولين.وحول الجائزة قال عباس تلقينا في هذا العام 280 طلبا يشمل خمس فئات، هي السلامة، والبيئة، والوعي الصحي، والبيئي، والأمن، فازت منها 14، بحيث توزع الموظفون المشاركون على مستوى المديريات على النحو التالي : 19 موظفا من مديرية جنوب وشرق الكويت، و4 موظفين من مديرية غرب الكويت، و12 موظفا من مديرية الخدمات المشتركة، و6 موظفين من مديرية الاستكشاف والغاز، و5 موظفين من مديرية الشؤون الإدارية والمالية، و5 موظفين من مديرية المشاريع الكبرى والخدمات الفنية، و6 موظفين من مديرية الحفر والتكنولوجيا، و5 موظفين من مديرية شمال الكويت.

● أحمد مغربي

«الغرفة» بحثت العلاقات الاقتصادية مع باكستان

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم سفير جمهورية باكستان لدى الكويت سيد أبرار حسين. وقد جاء هذا اللقاء بهدف مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت وباكستان وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين حيث أكد سعادة السفير الذي يزور الغرفة للمرة الأولى على الأهمية الاقتصادية التي تكنها دولة الكويت بالنسبة لجمهورية باكستان. ومن جانبه أكد علي الغانم أن الغرفة حريصة على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة موضحا أن تلك العلاقات ليست بالمستوى المأمول وذلك بالمقارنة مع الفرص الاستثمارية والتجارية الهائلة التي تمتلكها باكستان في مجالات المواد الغذائية، مواد البناء، والأنسجة من جهة، وما يتوافر لدى القطاع الخاص الكويتي من خبرة كبيرة في مجال الاستثمار.

جانب من لقاء علي الغانم بالسفير الباكستاني

..وتستضيف الأربعاء المقبل الاجتماع الثامن للجنة القطاع المالي والمصرفي

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم الأربعاء المقبل الاجتماع الثامن للجنة القطاع المالي والمصرفي التابعة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة فهد يعقوب الجوعان عضو مجلس الإدارة.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن مجموعة الاجتماعات التي تعقدها لجنة القطاع المالي والمصرفي بصفة دورية لبحث ومتابعة شؤون القطاع المالي والمصرفي بدول المجلس، كما ستناقش اللجنة مشروع إنشاء شركة مقاصة خليجية، وموضوع إيجاد آلية لتسهيل فتح الحسابات البنكية لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء بطريقة المحطة الواحدة.

عموميتها انتخبت مجلس إدارة جديداً وأقرت عدم توزيع أرباح

العتال: قطاع التأمين يحتاج الى التفات واهتمام الدولة

قال رئيس مجلس إدارة شركة الاولى للتأمين التكافلي حسين العتال ان الشركة حققت الأهداف الموضوعة فيما يخص النشاط التأميني في 2012 وهو ثمرة لجهود دؤوبة ومتواصلة وسط جو تنافسي حاد وشرس بين شركات التأمين.

وأضاف العتال خلال الجمعية العمومية للشركة التي عقدت امس بحضور 79,9٪ أنه تم تحقيق معظم الإنتاج المستهدف للاشتراكات المكتتبة على الرغم من فقدان الشركة لحصتها من أقساط قطاع النفط، كما تمت زيادة عدد عملاء الشركة والمحافظة على ولائهم.

واكد العتال ان قطاع التأمين يحتاج الى التفات واهتمام من الدولة وعلى رأسها وزراة التجارة والصناعة حيث انه اصبح لا بد من انشاء هيئة مستقلة للرقابة للاشراف على سوق التأمين، مشيرا الى انه لا يمكن تنظيم اعمال السوق وايجاد حلول للمشاكل التي تواجه السوق التأميني وخلق نوع من الشفافية وتوافر المعلومات اللازمة للمستثمر دون انشاء هذه الهيئة.

ولفت الى ان شركات التأمين التكافلي بالذات تعاني من العديد من القرارات الوزارية لانها شركات حديثة المنشأ لم تستطع تكوين مخصصات واحتياطيات كافية لمتطلبات قراري 510 و511، مشيرا الى ان شركات التأمين التقليدية ما زالت الاقوى تبعا لقدمها في السوق حيث تمثل 70٪ من السوق.

واشار الى ان الشركة فقدت خلال العام الماضي 7 وثائق تأمين للقطاع النفطي لكنها استطاعت خلال هذا العام تحصيل 4 وثائق، متوقعا ان تكون النتائج المالية للشركة خلال 2013 افضل من العام الذي سبقه.

وأشار العتال الى ان الاشتراكات المكتتبة في التأمين التكافلي لعام 2012 بلغت 5,9 ملايين دينار، مقارنة بما حققته الشركة في عام 2011 حيث كانت 6,2 ملايين دينار بانخفاض قدره 277 الف دينار وبنسبة 4٪، كما بلغ صافي التعويضات المتكبدة لعام 2012 مبلغ 2,7 مليون دينار مقارنة بعام 2011، حيث بلغت التعويضات 2,6 مليون دينار بزيادة قدرها 72 الف دينار وبنسبة 3٪، كما بلغت الاحتياطيات الفنية للشركة لعام 2012 مبلغ 9,2 ملايين دينار.

جانب من عمومية الشركة (محمد خلوصي)

5,9 ملايين دينار الاشتراكات المكتتبة في «الأولى للتأمين التكافلي» لعام 2012

واستعرض العتال النتائج المالية حيث سجلت الشركة أرباحا عن عام 2012 مقدارها 998 الف دينار مقابل خسارة قدرها 1,2 مليون دينار لعام 2011 وبربحية سهم قدره 9,99 فلوس في عام 2012 مقابل خسارة سهم قدرها 12,95 فلسا في عام 2011، كما بلغت حقوق المساهمين للعام الحالي 9,4 ملايين دينار مقابل 8,4 ملايين دينار في العام الماضي بزيادة نسبتها 11٪، كما بلغ مجموع الموجودات للمساهمين في السنة الحالية 13,4 مليون دينار مقابل 13,6 مليون دينار في السنة السابقة بانخفاض نسبته 1٪.

وأوضح ان الشركة تابعت من باب التحوط ذات السياسة المتبعة منذ بداية الأزمة المالية تجنيب مخصصات إضافية للاستثمارات نتيجة لاستمرار الانخفاض في قيم الأصول ومن نافلة القول انه تم تجنيب جميع المخصصات الضرورية لاستثمارات المساهمين والمشتركين.

وأعرب العتال عن امله، بعد استكمال عملية إعادة الهيكلة والتطوير لجميع إدارات الشركة واستكمال بناء إدارة خدمة العملاء وإدارة التسويق والمبيعات وتوسيع شبكة فروعها في عام 2013، ان تبدأ الإدارة التنفيذية بتنفيذ إستراتيجيتها المبنية على ترسيخ الأرباح وتحقيق الاشتراكات المستهدفة وتخطي التوقعات.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة على جدول الاعمال ومن اهمها عدم توزيع ارباح وانتخاب مجلس ادارة جديد للثلاث سنوات القادمة وهم بيت التمويل الكويتي وشركة الوثيقة القابضة وشركة العدان العقارية والشركة الدولية للمنتجعات وشركة الاستشارات المالية الدولية وعضوان احتياط، شركة الدولية للتأمين وشركة الديرة القابضة.

● عبدالرحمن خالد